تحرك عاجل

اعتقال شقيق محامٍ وتعرضه لخطر التعذيب

اعتُقِلَ علي عيسى التاجر في 5 نوفمبر/تشرين الثاني في البحرين، وهو محروم من الاتصال بأسرته أو بمحام منذ ذلك الحين. ولا تعرف أسرته مكان احتجازه وما إذا كان قد اتُّهِم. وهو عرضة لخطر التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة.

ألقى أفراد ملثمون من الشرطة يرتدون الثياب المدنية القبض على علي عيسى التاجر، وهو مدير في شركة للبناء تابعة "لمجموعة شركات الخنيزي"، قرابة الساعة الخامسة بعد الظهر يوم 5 نوفمبر/تشرين الثاني في منزل أسرته في قرية الدير. وقد دخلوا المنزل من الباب الخلفي دون أي إنذار وفتشوا غرفة علي عيسى التاجر وسيارته، وأخذوا هاتفه المحمول وجهازيْ حاسوب محموليْن. ولم يبرزوا أي أوامر تفتيش أو قبض، ولم يبلغوه بسبب القبض عليه. وقالوا لأسرته إنهم سيأخذونه إلى "إدارة البحث الجنائي". وقد يكون للقبض على علي عيسى التاجر واحتجازه صلة بعمل شقيقه محمد التاجر، وهو محام معروف يعمل في قضايا حقوق الإنسان.

واتصل على عيسى التاجر بأسرته هاتفياً بعد قرابة ساعة من القبض عليه وقال إنه في "إدارة البحث الجنائي"، لكن الرقم الذي اتصل منه يقع في منطقة القلعة التي يُعرَفُ أنها تضم "جهاز الأمن الوطني" التابع لوزارة الداخلية، وليس في مدينة عيسى حيث يقع مقر "إدارة البحث الجنائي". ودفع هذا، إلى جانب عدم تلقي أي معلومات بخصوص سبب القبض على علي عيسى التاجر ومكان احتجازه، أسرته إلى الاعتقاد أنه قد يكون محتجزاً لدى "جهاز الأمن الوطني". وأجرى علي عيسى التاجر اتصالاً هاتفياً قصيراً للغاية بأسرته يوم 11 نوفمبر/تشرين الثاني وقال إن الضباط الذين يحتجزونه أبلغوه بأنه سيُفرَج عنه قريباً. واتصل ثانية بعد ستة أيام ولم يقل سوى أنه سيُطلَق سراحه قريباً. ثم اتصل مرة أخرى يوم 24 نوفمبر/تشرين الثاني وقال الشيء نفسه. وفي جميع المرات التي اتصل فيها بأسرته كان الاتصال من منطقة القلعة.

وكتب محاميه، شقيقه محمد التاجر، إلى عدة مؤسسات، من بينها "وحدة التحقيقات الخاصة"، و"مكتب المفتش العام بجهاز الأمن الوطني"، و"الأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية" يسأل عن مكان احتجاز علي عيسى التاجر، والتهم التي يُستَجوَب بشأنها، إن كان قد وُجِّهَت إليه أي تهم، وما إذا كان قد اتُّهِمَ رسمياً، ويطلب الحضور أثناء التحقيق مع علي عيسى التاجر. ولم يتلق، لا هو ولا منظمة العفو الدولية، التي كتبت إلى السلطات البحرينية يوم 13 نوفمبر/تشرين الثاني، أي رد.

يُرجَى الكتابة فوراً بالعربية، أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية:

لحث السلطات البحرينية على الكشف عن الوضع القانوني لعلي عيسى التاجر ومكان احتجازه والسماح له على الفور بالاتصال بأسرته ومحاميه؛

وحثها على ضمان عدم تعرض علي عيسى التاجر للتعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة وحصوله على وجه السرعة على أي رعاية طبية قد يحتاج إليها؛

ودعوتها إلى الإفراج عنه ما لم يكن قد اتُّهِمَ بجريمة جنائية معترف بها دولياً.

يُرجَى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 7 يناير/كانون الثاني 2016 إلى:

ملك البحرين

الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

ص. ب. 555

قصر الرفاع، المنامة

البحرين

فاكس: 4587 1766 973+

طريقة المخاطبة: جلالتكم

<u>وزير الداخلية</u>

الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة

وزارة الداخلية

ص. ب. 13، المنامة، البحرين

فاكس: 2661 1723 973+

البريد الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني: www.interior.gov.bh/contact_en.aspx

تويتر: @moi_Bahrain

طريقة المخاطبة: معاليكم

وإرسال نسخ إلى:

<u>وزير العدل والشؤون الإسلامية</u>

الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

ص. ب. 450، المنامة، البحرين

فاكس: 1284 1753 973+

البريد الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني
http://www.moj.gov.bh/en/default76a7.html?action=category&ID=159

تويتر @Khaled_Bin_Ai

وابعثوا بنسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين للبحرين المعتمدين لدى بلدانكم. ويُرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المدرجة أدناه،

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 الفاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة طريقة المخاطبة

ويُرجَى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

تحرك عاجل

اعتقال شقيق محام وتعرضه لخطر التعذيب

معلومات إضافية

استمرت منظمة العفو الدولية، منذ الاحتجاجات التي شهدتها البحرين في شهري فبراير/شباط ومارس/آذار 2011، تتلقى العديد من الأنباء التي تفيد بالقبض على أشخاص وحرمانهم من الاتصال بأسرهم أو بمحامٍ لأيام، وأحياناً لأسابيع، دون إبلاغ أسرهم بأي معلومات بخصوص مكانهم.

ووثقت المنظمة استخدام التعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة في مرافق الاحتجاز السابق للمحاكمة، وخصوصاً في مقر "إدارة البحث الجنائي". ويُستَخدَم تعذيب الأشخاص المحتجزين للاشتباه في ضلوعهم في الإرهاب أو في غير ذلك من التحقيقات ذات الصلة بالأمن بطريقة منهجية على ما يبدو.

وتلقت منظمة العفو الدولية عدداً من المزاعم التي تفيد بمشاركة "جهاز الأمن الوطني" في القبض على الأشخاص، واستجوابهم، واحتجازهم. وتخالف مشاركة "جهاز الأمن الوطني" في هذه الأنشطة المادة 4 من المرسوم 115 لسنة 2011، التي تقصر دور "جهاز الأمن الوطني" على جمع المعلومات وكشف الأنشطة الضارة بالأمن الوطني، ونظامه، ومنشآته، وفقاً لتوصيات "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق".

وكانت "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق"، التي أُنشِئَت بموجب مرسوم ملكي لتقصي الانتهاكات التي وقعت خلال احتجاجات فبراير/شباط-مارس/آذار 2011 وغيرها من الانتهاكات التي وقعت في الشهور التالية، قد قدمت نتائج أعمالها إلى ملك البحرين في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2011. وأوصت اللجنة الحكومة باتخاذ سلسلة خطوات للتصدي للانتهاكات التي وقعت ومنع وقوع مزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان، وكان من بين توصياتها قصر أنشطة "جهاز الأمن الوطني" على جمع المعلومات.

الاسم: على عيسى التاجر

الجنس: ذكر